

أزمة الغذاء المنسية في اليمن

أدى عام من النزاع المكثف إلى وجود أحد أكبر حالات الطوارئ والمخاطر الإنسانية في العالم التي تدفع ملايين اليمنيين نحو المجاعة.



رجل ينقل الغذاء باستخدام حمار إلى مدينة تعز، وهي منطقة تنقطع عنها الإمدادات بدرجة كبيرة

معلومات أساسية

منذ مارس/أذار 2015، يجتاح اليمن نزاعاً مسلحاً يضم قوى محلية وإقليمية مختلفة بما فيها: الحوثيين، والرئيس السابق، والحكومة اليمنية مدعومة بتحالف عسكري تقوده المملكة العربية السعودية.

ففي خلال الـ 12 شهراً الماضية، قصفت الأسواق، ودُمرت محطات المياه والأعمال التجارية، وتوقفت معظم الخدمات الأساسية. حيث تم إغلاق ما يقرب من 600 من مرافق الصحة نتيجة لتعرضها لأضرار مباشرة، أو لنقص في الإمدادات الأساسية أو نقص في الموظفين.¹ فخلال النصف الأول من مارس/أذار 2016 فقط، استهدفت الضربات الجوية والبحرية أربعة أسواق وثلاث مزارع.

عام من النزاع ...

بعد عام على النزاع في اليمن، أسفر الاقتال الدائر عن مقتل أكثر من 6,100 شخص، فضلاً عن 113 مصاب يومياً في المتوسط.² فقد شهدت الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 زيادة في حالات قتل أو إصابة المدنيين في اليمن وذلك نتيجة للأسلحة المتفجرة.³ أكثر من أي بلد آخر في العالم.

أدت الأزمة الغذائية المنسية في البلد إلى دفع ما يقرب من ربع السكان إلى حافة المجاعة،⁴ الأمر الذي يندرج بحدوث مجاعة حقيقية خلال الأشهر المقبلة.

أجبر النزاع القائم ما يقرب من 2.4 مليون شخص على الفرار من ديارهم ووظائفهم التي تم تدميرها، ما أسفر عن أزمة مالية وديون ثقيلة وضعت السكان تحت خط الفقر. حيث أن تدمير الأطراف المتنازعة للطرق التجارية والمزارع، والحصار الفعلي على الواردات التجارية، وانخفاض معدلات الإنتاج الزراعي، فضلاً عن استمرار أزمة الوقود، كلها عوامل أدت إلى شح كبير في الإمدادات الغذائية في الأسواق وإلى ارتفاع باهظ في أسعار السلع الغذائية الأساسية.

والآن، تهدد الأزمة المالية التي تلوح في الأفق بمقاومة إحدى أكبر الأزمات الإنسانية القائمة في العالم. ففي فبراير/شباط، توقف البنك المركزي في اليمن عن ضمان أسعار الصرف الموازية لواردات سلعة السكر – وتفيد المؤشرات في الآونة الأخيرة على حدوث ذات الشيء لسلعتي الارز والقمح.

وقد أعرب بعض من رجال الأعمال لمنظمة أوكسفام عن قلقهم العميق جراء الوضع المتدهور في اليمن. فعلى سبيل المثال، قال أحد مستوردي القمح الرئيسيين في اليمن أنه قد يوقف توريد شحنات الحبوب في مارس/أذار وأبريل/نيسان بسبب عدم ثقته بالقطاع المصرفي.

ويذكر ان المملكة العربية السعودية قد اشترت أسلحة بمليارات الدولارات، بما فيها طائرات بدون طيار، وقنابل، وطوربيدات، وصواريخ وقذائف – معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة – لدعم حملتها العسكرية المستمرة في اليمن. كما أن بيع الأسلحة إلى أطراف النزاع ينال من قدرة الحكومات على التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

فهذه الأسلحة توجب النزاع في اليمن تدريجياً، وتجعل الحياة أسوأ بالنسبة إلى 21.2 مليون نسمة – أو 82% من السكان – الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ومع ذلك، فإن نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل اليمن، الذي طلب 1.8 مليار دولار لتغطية احتياجات 13.6 مليون نسمة في عام 2016، لم يصل منه سوى 12% فقط.

إن هذا المزيج الكارثي لا يلقى اهتماماً إقليمياً ودولياً كافياً، حيث أن هناك الملايين من اليمنيين لا يمكنهم تحمل تكلفة المواد الغذائية في الأشهر المقبلة.

... جعلت انتشار الجوع أكثر سوءاً ...

أجرت منظمة أوكسفام، في فبراير/شباط 2016، مسحاً ميدانياً شمل أكثر من 250 شخصاً في 31 منطقة بمحافظة حجة في شمال غرب اليمن. حيث وجدت أن 60% من الأسر اضطرت إلى الاقتراض المالي أو البحث عن الغذاء. وقال بعض السكان النازحين بسبب النزاع أنهم يخشون من الجوع والمجاعة والتي قد تطولهم وعائلاتهم ، إذا استمر النزاع القائم.

وعبر كثيرون عن قلقهم بأن مدخراتهم أخذت بالنفاذ وأن ارتفاع أسعار السلع الغذائية تعني أنهم لن يتمكنوا من توفير الأساسيات اللازمة من الغذاء لتلبية احتياجاتهم. والجدير ذكره بأن من شملهم المسح الميداني ينفقون أكثر مما يقدر على كسبه شهرياً. فعلى سبيل المثال، عبرت النساء النازحات في المناطق الحضرية - مثل مديرية عبس - إن متوسط مصروفاتهن الشهرية يبلغ 214 دولاراً في مقابل متوسط الدخل الذي يبلغ 118 دولاراً. ما يعني ارتفاع تكلفة المعيشة إجبار المزيد من الفتيات على الزواج المبكر كوسيلة لتقليل النفقات؛ ومع ازدياد الفقر، يزداد تعرض النساء والفتيات إلى العنف، وسوء المعاملة، والاستغلال.

حتى قبل تصاعد النزاع، كان في اليمن 10 مليون جائع، فضلاً عن تصنيفها كأحد أعلى معدلات سوء التغذية في العالم،⁵ حيث يعاني نصف الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمن.⁶

وقد خلص مسح أجرته حكومة اليمن والأمم المتحدة حول مستويات التغذية، خلال الفترة الواقعة بين أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول 2015، إلى أن سوء التغذية بلغ مستويات عالية مثيرة للقلق. ففي الحُدَيْدَة، على سبيل المثال، يعاني 31% من السكان من سوء التغذية فعليًا مقارنة بنسبة 18.3% في عام 2014.⁷

في يونيو/حزيران 2015، كانت 10 محافظات من أصل 22 محافظة في اليمن تُصنّف بأنها "تبعد بخطوة واحدة" عن المجاعة، وتحتاج إلى مساعدة فورية لإنقاذ الأرواح.^{9,8}

وهناك تسع محافظات أخرى تواجه أيضًا أزمة أمن غذائي حقيقية؛ فالأسر اليمنية هناك تعاني من صعوبة العثور على ما يكفي من الطعام، حيث المستويات المرتفعة من سوء التغذية الحاد، والناس مجبرون على بيع الممتلكات الضرورية لشراء الغذاء.¹⁰ وإذا استمر النزاع، سيواجه هؤلاء الناس خطر زيادة الانزلاق نحو المجاعة.

... والأسر تعاني من أجل التأقلم ...

قال 63% من الأسر التي شملها المسح - الذي أجرته منظمة أوكسفام حول الغذاء - أنهم يعتمدون على الائتمان أو القروض لشراء المواد الغذائية، في حين قال ما يقرب من نصف الأشخاص الذين شملهم المسح بأنهم يعتمدون على الجيران وأفراد المجتمع المحلي لتكملة إمداداتهم الغذائية.

ونظرًا لأن عددًا قليلًا من المقرضين يقدرون على تسديد القروض في الوقت المحدد، يتزايد عدد المقرضين الرسميين في تقديم الائتمان إلى الأسر الفقيرة. ويهدد انخفاض القروض للأسر و شح تدفق السلع إلى بعض أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث وصلت مستويات القوة الشرائية إلى الحضيض.

قال جميع المجيبين الذين شملهم المسح بأنهم سيواصلون الحد من الوجبات وتواترها، حيث نفاذ مخزون الذرة هذا الشهر.

كما وأخبر سكان مدينة تعز، التي تقع في خط النزاع الأمامي، منظمة أوكسفام في فبراير/شباط أن الخضروات أو حليب الرضع المجفف لم تعد متاحة في السوق، كما وأفادوا بأن أسعار المواد الغذائية زادت بنسبة 200% في بعض المناطق. وقال كثيرون أنهم يأكلون وجبة واحدة فقط في اليوم، لترك ما يكفي من الغذاء لأطفالهم. وقال البعض أنهم ظلوا دون طعام لمدة 36 ساعة في فترات النزاع المكثف.

نظرًا لأن أكثر من 2.4 مليون نسمة قد أُجبروا على ترك منازلهم، يعيش كثيرون مع الأصدقاء والأقارب والغرباء، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد الغذائية الشحيحة أصلًا.

... أزمة مالية تلوح في الأفق، قد تسفر عن خفض الواردات وزيادة في الأسعار ...

عقب تقارير تفيد بأن البنك المركزي اليمني قد يتوقف قريبًا عن توفير خطوط ائتمان للقمح، وهي التي تضمن حصول البائعين على المدفوعات في الوقت المناسب، أصبح أصحاب الأعمال التجارية يشعرون بالقلق من أنهم سيفقدون نسبة كبيرة من دخلهم، على نحو يجعل التجارة غير مُجدية اقتصاديًا.

يُجبر المستوردون اليمنيون أيضًا على شراء العملة الأجنبية من السوق السوداء، وهو ما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية على نحو يجعلها بعيدة عن متناول 14.4 مليون نسمة يتجهون بالفعل نحو المجاعة.

تؤثر الأزمة المالية بالفعل على أكثر الأسر فقرًا. ومنذ أن توقف البنك المركزي اليمني عن ضمان أسعار الصرف الموازية على واردات سلعة السكر، لاحظت منظمة أوكسفام زيادات في أسعار السكر وصلت إلى 8%.¹¹

ويذكر أن اليمن يعتمد على الاستيراد في حوالي 90% من غذائه، ويُعد وجود نظام مالي ومصرفي وظيفي أمرًا حاسمًا لضمان إمكانية استيراد الغذاء والوقود وإجراء التحويلات المالية - التي تُعد مصدرًا أساسيًا للدخل بالنسبة للعديد من الأسر اليمنية.

وقد يرتفع أيضًا سعر سلعة القمح بدرجة هائلة إذا انسحب المستوردون من اليمن. كان سعر سلعتي الدقيق والقمح وصل أعلى ارتفاع له في يونيو/حزيران 2015، حيث كان أعلى بنسبة 38% عما كان عليه قبل الأزمة. كانت الأسعار أكثر استقرارًا بوجه عام في فبراير/شباط، لكن بعض المناطق - مثل حجة - شهدت ارتفاعًا في أسعار القمح بنسبة 50% مقارنة بأسعاره في شهر يناير/كانون الثاني.¹²

وقال منصور راجح، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك المركزي اليمني، إن "عمليات كل من الريال اليمني والحكومة اليمنية تواجه الآن تهديدات وشيكة حاسمة تتعلق باستمراريتها"

ويوضح راجح أن البنك المركزي اليمني قد حافظ على قيمة الريال وأبقى على انخفاض السعر الأساسي للواردات الغذائية، من أجل "الحد من المعاناة، واحتمالات المجاعة بين السكان". بيد أنه يحذر من أن "البنك المركزي اليمني سوف يستنفذ، عبر المسارات الحالية، موجوداته من العملات الأجنبية على المدى القريب، ويفقد وسيلته الأساسية للحفاظ على العملة المحلية. وهو ما سيسفر عن آثار كارثية على قيمة الريال، والمالية العامة، واقتصاد البلد بوجه عام، فضلًا عن الرفاه المادي للغالبية العظمى من اليمنيين".¹³

... بينما السلع الأساسية محتجزة في البحر ...

لا يرجع التأخير والتعطيل في الموانئ إلى القتال الفعلي فحسب، فقد أثر الحصار الفعلي الذي استمر عامًا كاملًا تأثيرًا ضخمًا وطويل المدى على الاقتصاد والوضع الإنساني. قال أحد مستوردي القمح الرئيسيين إن شحنات يناير/كانون الثاني ظلت محتجزة في البحر أكثر من شهر، بتكلفة 15,000 دولار في اليوم.

وعلى سبيل المثال، خلقت القيود المفروضة على الواردات نقصًا شديدًا في بذور الخضروات؛ ومع اقتراب موسم الزراعة وانخفاض المخزون، كان يمكن أن يؤثر الافتقار إلى الإمدادات الزراعية تأثيرًا مدمرًا على الإنتاج الغذائي في السنة القادمة.

تُعد آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش خطوة جديدة موضع ترحيب، في محاولة لتقليص القيود وتيسير استيراد السلع التجارية والإنسانية. لقد استغرق الاتفاق على هذه الآلية سبعة أشهر، وهناك حاجة ملحة الآن لتنفيذها بغية السماح بمرور الإمدادات الأساسية سريعًا.

على الرغم من أن الحصار الفعلي قد خف هذا العام، ومُنحت الأذونات للسفن كي ترسو في الموانئ اليمنية، ودخول المزيد من المواد الغذائية إلى البلد، فإن واردات الوقود لا تزال غير كافية - والمواد الغذائية التي تدخل لا تصل إلى جميع من يحتاجون إليها.

لقد أوقفت العديد من الشركات التجارية الشحن إلى اليمن بسبب ارتفاع أقساط التأمين، وخوفًا على سلامة موظفيها، وقلقها بشأن مرور سفنها بأمان.

تعوق الطرق المتضررة والجسور المدمرة نقل السلع المستوردة إلى الأسواق عبر أنحاء البلد. ولا تزال أسعار الوقود والمواد الغذائية أعلى من مستويات ما قبل الأزمة، كما أن تسعير السلع الأساسية يجعلها بعيدة عن متناول اليمنيين الضعفاء. ومع قلة المدخرات وتجاوز شبكات الأمان لطاقتها، أدى انهيار الاقتصاد إلى تقلص القدرة الشرائية لدى المواطن العادي.

تعمل الآن خمسة موانئ وتتيح دخول المواد الغذائية إلى البلد؛ على أن هناك ثلاثة موانئ - رأس عيسى، وبالحاف، والشحر - لا تزال مغلقة نتيجة لعدم توفر عامل الأمن. أما في عدن، وهي نقطة الدخول الرئيسية للسلع والإمدادات الإنسانية إلى الجنوب، فهي الآن ساحة قتال ومنطقة متنازع عليها بدرجة كبيرة - حيث تتنافس الجماعات المسلحة للسيطرة على الميناء.

لقد أخذ أكبر ميناء في اليمن، الحديدة، الذي يتعامل مع 60% من جميع الواردات، يعمل في ظل انخفاض قدرته؛ حيث أُصيبت 5 من رافعاته المستخدمة لتفريغ الحاويات بأضرار خلال غارة جوية في أغسطس/آب 2015. كما أن الميناء مزدحم أيضًا نتيجة لتضرر البنية التحتية واستمرار النقص في الوقود.

... وانهيار إنتاج اليمن الغذائي ...

لقد استنفذ النزاع الدائر إنتاج اليمن الغذائي خلال العام الماضي. فقد اعتاد البلد زراعة 10% فقط من القمح الذي يستهلكه، لكن هذا الرقم انخفض إلى النصف تقريبًا نظرًا لاضطرار الناس إلى الفرار من أراضيهم سعيًا إلى الأمان في أماكن أخرى، بينما أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى صعوبة ري المزارعين لمحاصيلهم.

وتشير تقديرات وزارة الزراعة والري في اليمن إلى أن محصول الحبوب الإجمالي في عام 2015 كان أقل من العام السابق بنسبة 30%، ويرجع ذلك إلى تحديات الوصول إلى الأراضي الزراعية ونقص الأمطار.¹⁴

كما ودمرت الضربات الجوية مزارع الدواجن، وتضررت أو دُمرت قوارب صيد الأسماك. تقول منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الفاو) إن 65% من الصيادين و650,000 من العمال المؤقتين قد توقفوا عن العمل بسبب النزاع. ونتيجة لذلك، تقلصت بدرجة هائلة كمية الأسماك المتاحة في محافظة صنعاء والمحافظات الأخرى – ولا يرجع ذلك إلى قلة القوارب في البحر فحسب، بل أيضاً نتيجة للمخاطر الأمنية المتعلقة بنقل الأسماك وتوفير التبريد في ظل أزمة وقود مستمرة.

وجد مسح سريع للأعمال التجارية، أجرته الأمم المتحدة عبر أنحاء البلد في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2015، أن 64% من أصحاب الأعمال افتقر مخازنهم لأي مخزون؛ وأولئك الذين لديهم موجودات مخزون، لا يتبقى لديهم سوى ما تقل قيمته عن شهرين من الإمدادات.¹⁵

تحدث 20% من أصحاب الأعمال في مجال المواد الغذائية عن عدم توفر مسحوق الحليب، والقمح، والأرز، وأضافوا أن البحث عن الطعام أصبح أكثر صعوبة نتيجة لزيادة متوسط السعر بنسبة 44% منذ اندلاع الحرب.

... الهيئات الإنسانية تواجه صعوبة بالغة للوصول إلى جميع المحتاجين ...

عندما تصل المواد الغذائية إلى الموانئ أو إلى الشاحنات، فإن نقلها إلى المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها لا يزال يمثل تحديًا. فارتفاع أسعار الوقود (حيث أصبح متوسط سعر الوقود أعلى بنسبة 55% مما كان عليه منذ عام)، وانعدام الأمن، والمضايقات من جانب جميع أطراف النزاع، تجعل نقل الأغذية معركة يومية بالغة الصعوبة.

فعلى سبيل المثال، تواجه الهيئات الإنسانية صعوبة بالغة للوصول إلى المناطق الحدودية في محافظتي صعدة وحجة، نظرًا لاستمرار الضربات الجوية والقصف المدفعي. كما يمثل الوصول إلى عدن وجنوب البلاد تحديًا كبيرًا أيضاً – حتى إذا كان الإذن بالسفر ممنوحًا، فإن انتشار العنف نتيجة للفراغ الأمني المتزايد غالبًا ما يحول دون نشاطات تسليم الغذاء أو المعونة.

في حين سُمح لبعض الإمدادات الطبية والمواد الغذائية بدخول مدينة تعز على مدى الشهرين الماضيين، فإن هذا التسليم لمرة واحدة لم يقدم ما يكفي لتلبية احتياجات السكان المتأثرين بالنزاع؛ وتكافح الهيئات الإنسانية والتجار من أجل نقل السلع والإمدادات إلى المدينة. بيد أن بعض هيئات المعونة تجد طرقًا أخرى لتقديم المساعدة - فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة أوكسفام عن طريق منظمة محلية لتوريد المياه إلى أكثر من 55 ألف شخص في تعز.

ألقت الأمم المتحدة الضوء أيضًا على انتشار نقاط التفتيش المنتشرة أنحاء البلاد، مما يؤخر الإمدادات الأساسية أحيانًا لأسابيع أو أشهر في كل مرة. كما أن المضايقات والتخويف لموظفي المساعدات الإنسانية شائع أيضًا.

على الرغم من التحديات، لا تزال الهيئات الإنسانية تدبر الوصول بالمعونة إلى الناس. فعلى سبيل المثال، تمكنت منظمة أوكسفام من الوصول إلى أكثر من 730,000 نسمة منذ يوليو/تموز 2015 وأمدتهم بالمياه والقسائم الغذائية والتحويلات النقدية، بما في ذلك النقد مقابل العمل. وبوجه عام، تمكن مجتمع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى ما يقرب من 9 مليون نسمة خلال العام الماضي، وإمدادهم ببعض أشكال المساعدة الإنسانية.

تعمل منظمة أوكسفام في المناطق المتأثرة بمستويات مرتفعة للغاية من الجوع - مثل حجة، والحديدة، وتعز - لكنها لا تزال تكافح من أجل تأمين التمويل الكافي لتوسيع نطاق استجابتها في مجال الغذاء – مما يعوق قدرتها على الوصول إلى أكثر الناس احتياجًا للمساعدات الملحة.

... ويخاطر الناس عند شراء المواد الغذائية ...

عندما سألت منظمة أوكسفام سكان مدينة تعز، في فبراير/شباط، عما إذا كانت لديهم أي مخاوف تتعلق بالسلامة عند شراء الطعام، كانت القائمة طويلة: نيران القناصة، والقصف، والاشتباكات المفاجئة، والمضايقات عند نقاط التفتيش، والاعتداء الجسدي واللفظي، والإهانات، والإذلال.

قال التجاري في تعز إن ارتفاع الأسعار في مناطق القتال الفعلي يعني أحياناً إجبار الناس على الانتقال لمسافات طويلة خارج المدينة لشراء السلع بسعر أقل. يرتحل كثيرون عبر الممرات الجبلية الوعرة لتفادي نقاط التفطيش. ويعودون بالطعام "على ظهورهم، معرضين أنفسهم لخطر الإصابه برصاص القناصة"، حسيما قال أحد التجار لمنظمة أوكسفام.

... لكن شراء الطعام يصبح صعباً عندما لا توجد وظائف ...

خلص مسح الغذاء الذي أجرته منظمة أوكسفام أن العمال الزراعيين المؤقتين يحصلون على نصف الأجر المعتاد على نفس عدد الساعات. كما قال الناس إن ارتفاع تكلفة الوقود تعني أن النقل أصبح مكلفاً للغاية بما لا يتيح للكثيرين الانتقال للعمل.

كما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه "نظراً لأن أنشطة الزراعة وصيد الأسماك تشكل 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُشكل سبل العيش لما يُقدر بحوالي 54% من السكان، فإن الأثر المنهجي الناجم عن فشلهم يُعد ضخماً".¹⁶

في هذه الأزمة من العاطلين عن العمل، وفي ظل قلة شبكات الأمان المتاحة لهم، تزايد عدم قدرة الناس على تحمل شراء المواد الغذائية.

أضف إلى ذلك تعليق برامج الحماية الاجتماعية الحكومية في العام الماضي، مثل صندوق الرعاية الاجتماعية، الذي ترك 1.5 مليون من أفقر الناس دون مبلغ 14-28 دولار الذين اعتادوا تلقيه شهرياً؛ وتبدو التوقعات للسنة القادمة أكثر قتامة.

... والتجار يعانون لكسب رزقهم ...

عندما تحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أصحاب الأعمال قبل ستة أشهر، قال 75% من تجار الأغذية أنهم لم يتمكنوا من شراء مخزون جديد لأن السلع لم تكن متوفرة، أو لعدم امتلاكهم لرأس المال اللازم للاقتناء.

فقد أوضحت مقابلات أجرتها منظمة أوكسفام مع 30 تاجر بمحافظة حجة في فبراير/شباط وجود نقص في المخزون خلال الأشهر الثلاثة الماضية، يرجع أساساً إلى الانخفاض في الطلب. حيث قال معظمهم إن الديون تزداد أيضاً، حيث لا يتمكن العملاء من سداد الائتمان. وأشار تاجر في الربوع عبس إن العملاء يطلبون كميات أقل كثيراً من الأغذية – فالشخص الذي اعتاد شراء كيس وزنه 20 كيلو غرام من الأرز، أصبح يشتري الآن كيلوغرام واحد. كما قال إن نصف التجار يبحثون عن موردين جدد، لأن تاجر الجملة الأصلي لم يعد لديه المخزون الذي يحتاجونه.

فقد تجبر الأزمة المزيد من المحلات التجارية على الإغلاق، ولن تؤدي الأزمة المصرفية إلا إلى زيادة شدة عدم استقرار أصحاب الأعمال التجارية، لا سيما بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة وصغار التجار. وعند سؤالهم عن قلقهم الأكبر تجاه أعمالهم، ذكر سبعة تجار توريد السلع، بينما كان سبعة آخرين أكثر قلقاً بشأن إمكانية بقاء أعمالهم التجارية في المستقبل. وأوضح رجل واحد أنه يخشى بشدة من شراء كميات كبيرة من السلع نظراً للركود المحتمل في المبيعات أو مزيد من التدهور في الأزمة.

وفي عدن، أغلقت بعض الأعمال التجارية أبوابها، وتوقف بعض الموردوين الرئيسيين عن العمل. وتعمل المحال التجارية المتبقية بمخزون محدود. وافاد تجار تعز لمنظمة أوكسفام إن أعداد عملاءهم انخفضت بنسبة 80% - حيث نزوح حوالي 222,000 نسمة إلى مناطق خارج المدينة. ويقولون أنهم سيضطرون إلى إغلاق محالهم والانتقال إلى مناطق أيسر وصولاً إذا لم يتحسن الوضع خلال شهر مارس/آذار.

... توصي منظمة أوكسفام ...

1. يجب أن تتفق جميع أطراف النزاع على وقف إطلاق النار فوراً، وأن تستأنف محادثات السلام على وجه السرعة، مع ضمان مشاركة جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء.
2. يجب أن تتوقف الحكومات، مثل حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، عن تأجيج النزاع بتوريد أسلحة إلى أطراف المتنازعة. حيث عليهم إلغاء صفقات مبيعات الأسلحة المعلقة، التي من المحتمل أن تُستخدم في الصراع في اليمن، والعمل كوسيط للسلام وليس كسماسرة سلاح.
3. يجب أن تكثف الحكومات الدولية جهودها وتمول كامل عمليات الإغاثة الإنسانية، بحيث يتمكن ملايين الرجال والنساء من الوصول إلى الغذاء، والماء، والحماية.
4. يجب أن تبقى جميع الطرق البرية والبحرية والجوية إلى اليمن مفتوحة، بغية السماح لتدفق منتظم وثابت للإمدادات التجارية، من المواد الغذائية والوقود والأدوية، إلى البلاد وعلى المستويات الضرورية من أجل التعافي الاقتصادي وتلبية احتياجات السكان.

5. يجب أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها القانونية تجاه حماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء اليمن. ويجب أن تجنب مهاجمة البنى التحتية المدنية بما فيها المستشفيات، والمدارس، والأسواق، والأصول الإنسانية، والبنية التحتية للمياه، والتوقف عن إعاقة وصول الهيئات الإنسانية.
6. يجب إنشاء آلية رصد دولية مستقلة ذات مصداقية، للتحري عن انتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة جميع الأطراف.
7. يجب أن يوفر المجتمع الدولي إغاثة ودعم عاجلين للبنك المركزي اليمني، وكذلك للمصارف الخاصة والمستوردين الخاصين في اليمن، بغية درء خطر الانهيار المالي. ويجب أن تدعم جميع أطراف النزاع، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، النظام المالي اليمني، من أجل تحقيق استقرار أسواق الغذاء.

توفيق، 35 سنة، التمس الأمان في حبان بعد مقتل ابنته خلال النزاع

"تركنا منزلنا مع منات الأسر منذ بداية الحرب؛ فقد دُمرت جميع المباني المحيطة بنا. كنت أحاول الحفاظ على سلامة عائلتي، لكن الصواريخ والقذائف كانت تسقط كال مطر، ولم أتمكن من إنقاذ ابنتي التي كانت تبلغ من العمر 12 سنة فقط. لم أتمكن من دفن طفلي، ولأزلت لا أعرف إذا ما كانت ستبقى تحت أنقاض هذا المنزل إلى الأبد. كنت أحلم دائماً أنها ستصبح مُعلمة ناجحة، قادرة على نشر رسائل التسامح والسلام".

"عندما غادرنا، كان علينا السير لأيام بحثاً عن منطقة أكثر أماناً. كنا ننام في الشوارع لعدة أيام، حتى وصلنا إلى قرية قوبان في حبان حيث كان الناس ودودين. زودتنا منظمة أكسفام بمياه الشرب، فقد كنا نستخدم مياه الآبار المالحة للغسيل والطبخ. اعتدت الاعتماد على دراجتي النارية كمصدر للدخل، لكنها تضررت من جراء الضربات الجوية. والآن أخرج يومياً للبحث عن عمل يمكن أن يساعدني على إطعام أطفالي، لكنني أرجع معظم الوقت دون شيء - ولا حتى حليب لطفلي الصغير".

أم علي، 39 سنة، هربت من تعز إلى حبان بعد أن دُمر منزلها بالكامل.

"لا نزال أنا وزوجي وأطفالي الثمانية نعيش في خيمة. الجوع مؤلم بشكل رهيب. استيقظ في معظم الليالي وأنا أفكر في الطعام الذي لا أملكه - لا يمكننا حتى شراء كيس من القمح. أجد أحياناً الخبز الجاف فقط، وأقطعته إلى قطع صغيرة وأغمسه في الماء لإطعام أطفالي. انه لمن المولم جداً أن أرى أطفالي جوعى، ولا يمكنني القيام بأي شيء حيال ذلك. زوجي يبحث عن عمل كل يوم، لكن جهوده تضعف دائماً سدى. أنا أم، ولا أريد أن أرى أطفالي يعانون. أتمنى أن أتمكن من العودة إلى منزلنا وحياتنا السابقة. أتمنى أن يتمكن أطفالي من العودة إلى المدرسة، وتناول الخبز والخضروات والدجاج".

عمار عبد الباسط، 21 سنة، اضطر إلى الفرار من منزله بسبب النزاع. لم يتمكن من إيجاد فرص عمل، وبدأ في نقل الأغذية من المدينة لبيعها في القرية.

"لقد نزحت بسبب النزاع، وأعيش الآن مع أخي الأكبر في القرية. لم أتمكن من العثور على عمل منذ بداية النزاع، والحالة تزداد سوءاً. أنا أمثل عبء إضافي على أخي".

لكسب بعض المال، بدأ عمار يذهب إلى السوق المحلية في الصباح الباكر لشراء الخبز، والكعك، والبسكويت، والخضروات، مع استخدام حمار لنقل السلع مرة أخرى إلى قرية نائية.

"شعرت بالملل والإحباط لفترة، لكنني أصبرت بعد ذلك على القيام بأي شيء لمساعدة نفسي والآخرين. أسير على أقدامي لمدة ثلاث ساعات كل يوم من القرية إلى السوق، وأجلب السلع لبيعها إلى القرويين. واستخدم حماراً لنقل السلع، لأن الطريق إلى القرية وعرة للغاية. أبيع الخبز بسعر السوق، وأكسب بعض النقود. لكنني أبيع الخبز بأسعار أعلى إذا استأجرت سيارة".

جواد، 20 سنة، عمل في السوق لدعم نفسه بعد أن توفي والديه في حادث سيارة عندما كان تلميذاً في المدرسة

"عملت في السوق، واعدت على حمل الحقائب والسلع على ظهري. أكسب من هذا العمل 50 ريالاً للحقيبة الواحدة، واعدت على حمل حوالي 20 حقيبة والحصول على 1,000 ريال (4.66 دولار) في معظم الأيام. منذ عام تقريباً، كنت قد انتهيت من العمل، وشعرت بالإرهاق. عُدت إلى المنزل لأستريح، ثم أصابت المنزل قذيفة. لا أتذكر شيئاً سوى رائحة البارود، ثم أصابني غيبوبة. قيل لي أنني بقيت في وحدة العناية المركزة بمستشفى في تعز لمدة شهرين. وعندما استيقظت، لم أكن قادراً على التحدث أو الاستماع. تلقيت العلاج في المستشفى، وبعد ذلك ذهبت إلى البيت. وعندما وصلت إلى البيت، كنت مندهلاً من مشاهدة حجم الضرر".

غادر جواد مع مجموعة من جيرانه إلى منطقة أكثر أمانًا في حبان، خارج مدينة تعز. وهو الآن عاطل عن العمل، ويعتمد في طعامه على جيرانه.

صدام عارف، 24 سنة، هو الأكبر بين إخوته. توفي والده قبل ثلاثة أعوام، وكان على صدام أن يترك المدرسة ويعمل سائق سيارة أجرة في مدينة تعز لدعم والدته وإخوته الخمسة. لقد تمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذهب الأطفال إلى المدرسة.

عندما تصاعدت حدة النزاع، فر صدام وأسرته إلى قرية مجاورة. "كان علينا أن نستقل أربع سيارات للوصول إلى القرية، حيث أُغلقت جميع الطرق. أخذ الوضع يزداد سوءًا. لم اتناول الفاكهة منذ سنة تقريبًا. نحن نأكل وجبة واحدة فقط في اليوم أو وجبتين في أحسن الأحوال. نأكل العصيدة [خليط من الماء المغلي والدقيق]، لكنني أتوقف أحيانًا عن تناول الطعام وأنا لا أزال جائعًا حتى يتمكن إخوتي الأصغر سنًا من الحصول على ما يكفيهم".

أصيب صدام برصاصة في ساقه، ويسير الآن بعكازين، ويبقى في المنزل.

"سأعود إلى مدينة تعز، ما أن استرد عافيتي، للبحث عن عمل حتى إذا كانت الحرب مستمرة؛ ذلك أن الوضع أصبح لا يُطاق، وحالي البدنية والنفسية تزداد سوءًا يوميًا بعد يوم".

منظمة أوكسفام www.oxfam.org

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم شبكة من 20 منظمة تعمل معًا في أكثر من 90 بلد: أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)، أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)، أوكسفام في بلجيكا (www.oxfam.org.be)، أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)، أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)، أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)، أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)، أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)، أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)، أوكسفام إندونيسيا (www.intermonoxfam.org)، أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)، أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)، أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)، أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)، أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)، أوكسفام نرويج (www.oxfamnovib.nl)، أوكسفام كينيا (www.oxfam.qc.ca)، المراقبون: أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)، أوكسفام جنوب أفريقيا، IBIS (الدنمارك) (www.ibis-global.org)

¹ <http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-external-situation-report-33-march-8-2016>

²

https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/usg_stephen_obrien_statement_to_securitycouncil_on_yemen_cad_16feb2016.pdf

³ controlarms.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/02/ATT-Monitor-Case-Study-2-Saudi-Arabia-FINAL.pdf

⁴ reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_IPC_Indicative_Acute_Analysis_June_2015I.pdf

⁵ Comprehensive Food Security Survey (CFSS), World Food Programme, 2014

⁶ المرجع السابق.

⁷ Standardized Monitoring and Assessment of Relief and Transitions (SMART) nutrition survey by UNICEF and the Ministry of Health and Public Hygiene

⁸ reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_IPC_Indicative_Acute_Analysis_June_2015I.pdf

⁹ المحافظات العشر هي: عدن، والضالع، ولحج، وتعز، وأبين، وصعدة، وحجة، والحديدة، والبيضاء، وشبوة.

¹⁰ تُصنف عمران، ودمار، وصنعاء، ومدينة صنعاء، وإب، ومأرب، وريمة، والمحويت، والجوف، باعتبارها في المستوى الثالث من التصنيف الدلالي المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

¹¹ يوضح أحدث رصد للأسواق ما يلي: أظهر متوسط سعر السكر بعض التقلبات في فبراير/شباط 2016 مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني 2016. زاد متوسط سعر السكر، مقارنة بأسعار يناير/كانون الثاني 2016، بنسبة 3% في مدينة صنعاء، و4% في الحديدة، و2% في المنة في حجة، و8% في لحج، و1% في ذمار. يمكن أن تُعزى تقلبات الأسعار، من بين عوامل أخرى، إلى تقلب سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي.

¹² ارتفع متوسط سعر دقيق القمح من 7% في حضرموت إلى 50% في حجة في فبراير/شباط، في حين ظل مستقرًا في ذمار – النشرة الشهرية لرصد السوق، التي تصدرها الأمانة الفنية للأمن الغذائي.

¹³ <http://sanaacenter.org/publications/item/30-ensuring-yemen%E2%80%99s-state-structures-survive-the-conflict.html>

¹⁴ برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن، يناير/كانون الثاني 2016.

¹⁵ http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/undp-smeps-rapid-business-survey.html

¹⁶ HNO, 2016 update